عنوان البحث

محددات الميزان التجاري المصري خلال الفترة من 1995-2019
(دراسة قياسية)

عثمان سمير عثمان عزوز

باحث دكتوراه بكلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس

الأستاذ الدكتور /	الأستاذ الدكتور /
أحمد عبد الرحيم زردق	أحمد صبري أبو زيد
أستاذ الاقتصاد والعميد الأسبق لكلية تجارة	أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس
جامعة بنها	

الملخص:

استهدفت الدراسة تحليل وقياس العلاقة بين محددات الميزان التجاري من ناحية وصافي الميزان التجاري من ناحية أخرى في مصر خلال الفترة من 1995-2019 ، ومن ثم اختبار فرضية مفادهما ان هناك تأثير لمحددات الميزان التجاري بصورة منفردة (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، التضخم ، الدخل المحلي الحقيقي، الدخل العالمي الحقيقي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر)على الميزان التجاري لمصر، وتبين أن هناك تأثير لعدد من محددات الميزان التجاري المصري (الدخل العالمي الحقيقي ،الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف) على الميزان التجاري المصري ، بينما لا يوجد تأثير لباقي المحددات (الدخل المحلي الحقيقي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم) على الميزان التجاري المصري.

وقد استخدم الباحث نماذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغري في برنامج التحليل الاحصائي EViews 12 ، واستخدم الباحث عدد من المتغيرات المستقلة مثل الدخل العالمي الحقيقي ،الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، الدخل المحلي الحقيقي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم، ومتغير تابع واحد وهو صافي الميزان التجاري مصر.

Abstract:

The study aimed to analyze and measure the relationship between the determinants of the trade balance on the one hand and the net trade balance on the other hand in Egypt during the period from 1995-2019, and then to test a hypothesis that there is an effect of the determinants of the trade balance individually (GDP, exchange rate, inflation, income Real domestic, real global income, foreign direct investment flows) on the trade balance of Egypt, and it was found that there is an impact of a number of determinants of the Egyptian trade balance (real world income, gross domestic product, exchange rate) on the Egyptian trade balance, while there is no effect for the rest of the determinants (Real domestic income, foreign direct investment inflows, inflation rate) on the Egyptian trade balance.

The researcher used multiple linear regression models using the least squares method in the statistical analysis program 12 EViews, and the researcher used a number of independent variables such as real world income, gross domestic product, exchange rate, real domestic income, foreign direct investment flows, inflation rate, and a dependent variable One is Egypt's net trade balance.

مقدمة:

التجارة الخارجية مرآة عاكسة للوضع الاقتصادي للدولة، وهي تقيس مستوى التطور الاقتصادي لها، وتعد مؤشراء على سلامة السياسات الاقتصادية؛ وبالتالي هي بارومتر قياس مستوى الأداء الاقتصادي الكلي؛ فأصبح أي تغيير في سياسة سعر الصرف لتحسين القدرة التنافسية الخارجية النقطة المحورية في جهود الإصلاح الاقتصادي؛ إذ يعتقد الكثيرون أن انخفاض القيمة الاسمية لسعر الصرف سيؤدي إلى تحويل الإنفاق، وزيادة إنتاج السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، وتحسين الحساب الجاري. وقد يأتي تخفيض قيمة العملة بنتائج عكسية؛ لأن الصادرات والواردات حساسة نسبياً لسعر الصرف، خصوصاً في الدول النامية، عندما تكون مرونة أسعارها (أي الواردات والصادرات) منخفضة بما فيه الكفاية، فقد يزداد الميزان التجاري سوءاً.

ويعاني العديد من الدول النامية -ومصر منها – عجزا تجارياً - مزمناً أحدث خللاً كبيراً في الاقتصاد، يحتاج إلى مواصلة البحث في العوامل المسببة له والتعرف إليها، خاصة في اقتصاد ضعيف البنية التحتية، وفي ظل ارتفاع التضخم وارتفاع أسعار المدخلات، والحواجز التجارية من بعض الدول الشريكة له، وبالتالي، فإن هذا العجز مثير للقلق؛ وهو يعني خروج كميات كبيرة من العملة خارج الدولة، وهو ما دفع بقيمة الجنية المصري للانخفاض في عام 2016 . وقد جاءت هذه الدراسة لتحديد المحددات لعجز الميزان التجاري، مضيفة لبنة إلى الدارسات في هذا المجال.

مشكلة البحث:

يعاني العديد من الدول النامية - ومصر- منها من عجز تجاري مزمن، وهذا الخلل المزمن في الميزان التجاري يحدث خللاً كبيراء في الاقتصاد، حيث بلغ نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي 7.3% بينما بلغت نسبة الواردات السلعية إلى إجمالي الناتج المحلي حوالي 17.4 % وذلك للعام المالي2020/2019 [1]،وبلغ العجز بالميزان التجاري المصري كنسبة من اجمالي الناتج المحلي حوالي 5.4% وذلك للعام 1995 ليصل إلى ادنى عجز بالميزان التجاري بحوالي 1.36 عام 2004 من بعد ذلك التاريخ ارتفع العجز بالميزان التجاري ووصل إلى اقصي عجز له بنحو 13.49% من الناتج المحلي وذلك للعام 2017 [2]، ويعد هذه الاختلال من أكبر الإشكالات الاقتصادية لمصر، لهذا لا بدّ من مواصلة البحث في العوامل المسببة لهذا العجز التجاري، والتعرف إليها؛ فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن الفرضيات التالية:

- ما هي العوامل المؤثرة في عجز الميزان التجاري ؟
- ما هي النظريات المفسرة للتجارة الدولية؟
- هل بالإمكان اتخاذ سياسة تحد من هذا العجز؟

---

[1] البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2019/ 2020 ، القاهرة، 2020. ص72

[2] بيانات البنك الدولي ، الميزان الخارجي على السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي) - Egypt, Arab Rep، الولايات المتحدة الأمريكية (نيو هامبشر) ،شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ الاطلاع 3-12-2021، رابط
https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.RSB.GNFS.ZS?end=2020&locations=EG&start=1996

فروض البحث:

تتمثل الفرضية الأساسية التي جاء بها الدراسة بالآتي:

الفرض: هناك تأثير لمحددات الميزان التجاري بصورة منفردة على الميزان التجاري لمصر وهذه المحددات تتمثل هي الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، التضخم، الدخل المحلي الحقيقي، الدخل العالمي الحقيقي،تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختيار مدي صحة الفروض السابقة بالإضافة وتحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على الميزان التجاري في مصر خلال الفترة من 1995-2019 وبيان العوامل المؤثرة والمحددة للميزان التجاري في مصر من خلال قنواتها ومنها الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، التضخم، الدخل المحلي الحقيقي، الدخل العالمي الحقيقي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تهدف الدراسة إلى التعرف على درجة التأثير للمتغيرات المستقلة.

منهجية الدراسة:

تتبنى الدراسة منهجية علمية تقوم على أساس التحليل الاستقرائي واستخدام المنهج الوصفي التحليلي بجانب المنهج الكمي استنادا إلى صياغة نموذج انحدار محددات الميزان التجاري في مصر من خلال برنامج حزم E-Views واستخدام طريقة المربعات الصغرى لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستخدمة.

خطة البحث:

- **الجزء الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية.**
- **الجزء الثاني: الدراسة القياسية لأثر محددات الميزان التجاري في مصر ونتائجها.**
- **وأخيراً التوصيات – المراجع.**

الدراسات السابقة

1- دراسة أعدها جهاد أحمد رجب [3] (2020): بعنوان

ديناميكية الميزان التجاري المصري في الفترة من (1960-2018) باستخدام التكامل المشترك ومتجهة تصحيح الخطأ وقامت الباحثة بغرض قياس العلاقة بين الميزان التجاري والمتغيرات التفسيرية في كل من الاجل الطويل والقصير، وكذلك تحديد حجم كل من المتغيرات المستقلة على الميزان التجاري والتي تتكون من :- الدخل الأجنبي الحقيقي، الدخل المحلي الإجمالي، سعر الصرف الحقيقي، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في أمريكا، الرقم القياسي للمستهلكين في مصر، سعر الصرف الرسمي.

وتوصل الباحثة إلى النتائج التالية:

[3] جهاد أحمد رجب ، ديناميكيات الميزان التجاري المصري في الفترة (1960-1960) باستخدام التكامل المشترك ومتجهة تصحيح الخطأ ، مجلة البحوث المالية والتجارية بجامعة بورسعيد ، المجلد (21)، العدد الرابع – أكتوبر 2020 .

- الناتج المحلي الاجمالي يؤثر تأثير ايجابي على الميزان التجاري في الاجل الطويل.
- ان الدخل الاجنبي يؤثر تأثير ايجابي على الميزان التجاري في الاجل الطويل.
- ان سعر الصرف يؤثر تأثير عكسيا على الميزان التجاري في الاجل الطويل.
- عند انحراف الميزان التجاري عن وضع التوازن في الاجل القصير فانه يحتاج الي ما يقارب سنه واربعة شهور وسبعة عشر يوم حتى يصحح من وضعه في اتجاه قيمته التوازني في الاجل الطويل.

2- دراسة أعدها Ali Ari and Raif Cergibozan [4] (2017) : بعنوان

Determinants of the Trade Balance in the Turkish Economy

محددات الميزان التجاري في الاقتصاد التركي

يعاني الاقتصاد التركي من مشكلة عجز تجاري على المدى الطويل. لم تتمكن العديد من الجهود والسياسات المختلفة على مدى السنوات الخمسين الماضية من إيجاد أي علاج دائم لهذه المشكلة التي تعد مصدرًا مهمًا للضعف الخارجي للاقتصاد التركي. وبالتالي ، تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ديناميكيات الميزان التجاري في تركيا من خلال اختبار يوهانسن للتكامل المشترك ونموذج تصحيح خطأ المتجهات وتحليل الاستجابة النبضية للفترة 2015-1987. تشير نتائج التقديرات إلى أن الزيادة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي على المدى الطويل تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري، بينما تؤدي الزيادة في الدخل التركي (الأجنبي) إلى تحسين (تدهور) الميزان التجاري. في المدى القصير ليس لسعر الصرف الفعلي الحقيقي أي تأثير على الميزان التجاري، بينما تؤثر الزيادة في الدخل المحلي والأجنبي سلبًا على الميزان التجاري التركي. يُظهر تحليل الاستجابة الاندفاعية أيضًا أن فرضية منحنى J لا تنطبق على الحالة التركية.

3- دراسة أعدها AKOTO LINDA [5] (2016) : بعنوان

An Empirical Analysis of the Determinants of Trade Balance in Post-Liberation Ghana

تحليل تجريبي لمحددات الميزان التجاري في غانا بعد التحرير

بحثت الدراسة في محددات الميزان التجاري في غانا بعد التحرير. تم استخدام نهج اختبار الانحدار الذاتي الموزع لحدود التأخر في التكامل المشترك من أجل التقدير. علاوة على ذلك، استخدمت الدراسة وظائف تحلل التباين والاستجابة النبضية للتحقيق في المحاكاة الديناميكية للمتغيرات المدرجة في النموذج المقدر. تظهر النتائج دليلاً على وجود علاقة توازن طويلة المدى (تكامل مشترك) بين الميزان التجاري ، وسعر الصرف ، ونفقات استهلاك الأسرة ،

---

[4] Ali Ari and Raif Cergibozan, Determinants of the Trade Balance in the Turkish Economy, EBEEC Conference Proceedings, The Economies of Balkan and Eastern Europe Countries in the Changed World, KnE Social Sciences,2017, pages 160–169

[5] AKOTO LINDA., An Empirical Analysis of the Determinants of Trade Balance in Post-Liberation Ghana, Master Thesis, Kwame Nkrumah University, Ghana, 2016

والإنفاق الاستهلاكي الحكومي ، وعرض النقود ، والدخل الأجنبي ، والأسعار المحلية ، ومعدل النمو الزراعي. توصلت الدراسة إلى أن المستويات المتزايدة من الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية ، والإنفاق الاستهلاكي الحكومي ، والعرض النقدي ، والأسعار المحلية على المدى الطويل تؤدي إلى تفاقم الميزان التجاري لغانا بينما يعمل الدخل الأجنبي على تحسينه. وكان سعر الصرف ومعدل النمو الزراعي غير مهمين على المدى الطويل. تظهر النتيجة على المدى القصير أيضًا أن سعر الصرف، والإنفاق الاستهلاكي للأسر، والإنفاق الاستهلاكي الحكومي ، والعرض النقدي يتسبب في انخفاض الميزان التجاري لغانا. وكان الدخل الأجنبي ومعدل النمو الزراعي والأسعار المحلية ضئيلة في المدى القصير. تظهر التأثيرات طويلة المدى وقصيرة المدى لسعر الصرف على الميزان التجاري، وتظهر نتائج تحليل التباين أن الابتكارات في الإنفاق الاستهلاكي للأسر ساهمت بشكل كبير في الخطأ المتوقع للميزان التجاري لغانا مقارنة بالمتغيرات التفسيرية الأخرى. توفر نتائج وتوصيات الدراسة معلومات حيوية لإصلاحات السياسة التجارية.

4- دراسة أعدها Shyampur Siddheswari Mahavidyalaya University of Calcutta, West Bengal, India.[6] (2012) : بعنوان

An Analysis of Dererminants of Balance of Trade in India

محددات الميزان التجاري في الهند

عمل هذا البحث على فحص دور المحددات المختلفة مثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي والاستهلاك المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر والدخل الأجنبي في الميزان التجاري في تحديد سلوك الميزان التجاري على المدى القصير والطويل للهند خلال الفترة من 1972-73 إلى 2010-11. بتعبير أدق ، الهدف هو فحص ما إذا كان الميزان التجاري يتأثر بأسعار الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر و الاستهلاك العائلي والدخول الأجنبية وما إلى ذلك ، هناك العديد من تقنيات وأدوات الاقتصاد القياسي مثل تم استخدام اختبار ديكي فولر المعزز واختبار جوهانسن للتكامل المشترك و VECM و OLS لمراقبة السببية على المدى الطويل وكذلك على المدى القصير بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المختلفة تحت النظر في البحث . تشير النتيجة إلى وجود علاقة سببية على المدى الطويل وكذلك على المدى القصير من بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المختلفة مثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي ، والاستثمار الأجنبي المباشر ، والمحلي الاستهلاك والدخل الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر والدخل الأجنبي كبيرة تأثير إيجابي على الميزان التجاري بينما الاستهلاك المحلي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي أثرت سلبا على الميزان التجاري في الهند.

5- دراسة أعدها KANWANA HEMKAMON[7] (2007) : بعنوان

---

[6] An Analysis of Determinants of Balance of Trade in India, Dept. of Commerce, Shyampur Siddheswari Mahavidyalaya, University of Calcutta, West Bengal, India. Research Journal of Finance and Accounting, Vol 3, No 1, 2012.

[7] KANWANA HEMKAMON, Determinants of Trade and Investment in Southeast Asia: An Application of the Gravity Trade Model, PhD thesis, University of Birmingham (England),2007.

Determinants of Trade and Investment in Southeast Asia: An Application of the Gravity Trade Model

محددات التجارة والاستثمار في جنوب شرق آسيا: تطبيق لنموذج تجارة الجاذبية

هذه الدراسة عبارة عن تحليل لمحددات التجارة الخارجية الثنائية والاستثمار الأجنبي المباشر في الأسيان في وقت انشاء منطقة التجارة الحرة للآسيان بدءًا بمنظور اقتصادي حول الآسيان ومراجعة الأدبيات، ثم يتم عرض الأساس النظري للنموذج هذا يؤكد ذلك من خلال اشتقاق نموذج الجاذبية للتجارة من عدة نظريات تجارية ثم استخدام النموذج لتقييم نمط التجارة لرابطة دول جنوب شرق آسيا على المستوي الإجمالي والتجزئة وتظهر النتائج أن على الرغم من وجود تحويل للتجارة فيما يتعلق بأنشطة الاستيراد الخاصة بها، إلا ان التأثير الإيجابي لإنشاء التجارة الحرة للأسيان أعلى من التأثير السلبي لتحويل تجارتها، وعلاوة على ذلك فإن تأثير المسافة لا يقلل من الوقت الإضافي، ويوضح النموذج التفصيلي أن النموذج التفصيلي أن المنتجات غير المربحة للنقل لها تأثير بعيد المدي.

أما من حيث نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر يؤكد النموذج أن متغيرات الجاذبية هي محددات مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويشير العوامل السلبية إلى تأثير القرب إلى وجود الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي في هذه المنطقة ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مكمل للتجارة ، ويجب أن تستمر الآسيان في تسهيل حركة التجارة وراس المال بين الأعضاء من أجل زيادة الأنشطة الاقتصادية الإجمالية وتحقيق الازدهار الاقتصادي للمنطقة ككل.

الجزء الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية والنظريات المفسرة.

1- مفهوم التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد حيث يعتبر هذا القطاع المؤشر الجوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض وتساعد في توسيع القدرة التنافسية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، لذا، للتجارة الخارجية طبيعة خاصة بها، تختلف عن طبيعة التجارة الداخلية في الدولة الواحدة، وترتبط غالبية الدول بالعديد من الاتفاقيات التجارية، الثنائية المتعددة من أجل تسهيل النفاذ الي الأسواق الدولية [8].

عُرفت تاريخيا بأنها تمثل "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات9. الملاحظ من خلال التعريف هو اقتصاره على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بالجانب الاقتصادي متجاهلا مكونات التجارة الخارجية، حيث ركز على الإطار العام لمفهوم التجارة.

---

[8] محمدجمال إسماعيل و جمال قاسم، سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، العدد 66 ، أبو ظبي ، 2020، ص4

[9] حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية ، عمان ، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، 2002،ص13

كما عرفت التجارة الخارجية أيضا بأنها "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة [10] ، يبين التعريف مكونات الصادرات والواردات بحيث تشمل السلع والخدمات النهائية، إضافة إلى مدخلات الإنتاج، كما يوضح الهدف الرئيسي من خلال تحقيق المنافع المختلفة من التجارة الخارجية. أما التعريف الأشمل للتجارة الخارجية هو أنها تمثل "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو بين منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[11] . ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية كما يلي[12]:

تبادل السلع المادية: تشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطة.

تبادل الخدمات، التي تتضمن خدمات النقل، والتأمين والشحن، والخدمات المصرفية والسياحية وغيرها،**تبادل النقود**، تشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل، كما تشمل القروض الدولية. **تبادل عنصر العمل**، ويشمل انتقال اليد العاملة من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى الهجرة.

الملاحظ من خلال التعريف أنه أدخل تبادل النقود والمتمثلة في حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار. كما تعتبر التجارة الخارجية "أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، المتمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهجرة الأفراد، فضلا عن السياسات التجارية التي تطبقها كل دولة من دول العالم للتأثير على هذه الظاهرة.

2- النظريات المفسرة للتجارة الدولية.

فسرت نظريات التجارة الدولية أسباب قيام التبادل التجاري الدولي كل حسب المبدأ الذي نادت به، منها من نجحت في تفسير التجارة الدولية، ومنها مهدت الطريق لنظريات أخرى بعدها قامت بالتفسير لهذا التبادل مثلما سيتم توضيح ذلك فيما سيأتي.

2-1 النظرية التقليدية الكلاسيكية:

ظهرت هذه النظرية في مولد الثورة الصناعية إذ أصبح المجتمع آنذاك يقوم على التجارة الدولية ولا يستطيع أن يعيش بدون التبادل الدولي، ومن ثم ظهرت عدة مشاكل في التجارة الخارجية، بحاجة إلى حلها أهمها:

- هل التّجارة الخارجية ضرورية لكل دولة ؟ وهل التّجارة الخارجية دائما مجدية؟

---

[10] عطاالله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان. 2015. ص 9

[11] جمال جويدان الجمل، *التجارة الدولية*، دار الكتاب الأكاديمي ،عمان، 2010. ص 11

[12] موسي سعير مطر وأخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة النشر، عمان، 2001. ص13-14

- وهل المكاسب تتحقق عند التصدير فقط أم عند التصدير والاستيراد معا ؟
- هل يجب أف تزيد حقوق الدولة عن ديونها المترتبة عليها في الخارج بكل وسيلة، أم حقوقها تتوازن عادة مع الديون ؟

بعد تبني القاعدة المعروفة (**دعه يعمل أتركه يمر**)، الأمر الذي دفع الأفراد والجماعات إلى ممارسة نشاطهم الاقتصادي بحرية بعيدا عن القيود والعقبات التي كانت تفرضها الدولة عليهم وعلى التجارة الخارجية، مما مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال" أدم **سميث** ،**ريكاردو**، **جون ستوارت ميل**،...الخ، الذين هاجموا جميع أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الخارجية[13] .

2-1-1 نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث

لم يضع **آدم سميث** نظرية خاصة بالتبادل، فأفكاره في نظرية التجارة الدولية طرحها في كتاب أصدره عام 1776 بعنوان "**ثروة الأمة**" ،في نيويورك حيث استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في تكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلق (Absolute Advantage) وقد افترض سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في تلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلعة الأخرى، وقد اعتبر سميث أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها.

2-1-2 ديفيد ريكاردو والمزايا النسبية

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الإنجليزي الكبير ديفيد ريكاردو بنسف النظرية السابقة وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية 1817، الاقتصاد السياسي والضرائب، حيث أعلن في الفصل السابع من كتابه عن قانون الميزة النسبية المشهور.

وقد بين "ريكاردو" في كتابه المذكور (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) أن شرط توفر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية، بل يكفي أن في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها وبالتالي فإن قيام «بالميزة النسبية» " يتوفر للدولة ما اسماه "ريكاردو التجارة المربحة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة. ولذلك يمكن للدولة أن تحقق مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقة أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين[14].

---

[13] علي عبد الفتاح شرارة، الاقتصاد الدولي، دار الميسر ، الأردن، 2007. ص36

[14] العطار رشاد وأخرون، التجارة الخارجية، دار الميسر للنشر والتوزيع والتجارة، الأردن، 2000 .ص25-26

2-2 النظرية النيو كلاسيكية للتجارة الدولية

أوضحت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلاد المختلفة سواء تمثلت في نفقات العمل وحده أو عناصر الانتاج مجتمعة، لكن هذه النظرية لا توضح أسباب اختلافات النفقات النسبية بين هذه البلاد . أي أن النظرية التقليدية تحدد لنا متى تقوم التجارة الدولية ولكنها لا تفسر لنا لماذا تقوم التجارة الدولية، فهي إذا تصف حالة مشاهدة ولا تفسرها. لقد قامت النظرية السويدية بتقديم هذا التفسير بواسطة الكاتبين الشهيرين "هكشر" و"بربل أولين".

النظرية السويدية (نظرية هكشر – أولين)

ترجع نظرية "هكشر أولين " سبب قيام التجارة الدولية كما لاحظ التقليديون اختلا ف النفقات النسبية، لكنهما يضيفان أن اختلاف النفقات النسبية يرجع إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج ، وذلك نظرا لأن عناصر الإنتاج لا تتوافر بنفس الدرجة في جميع الدول فيترتب على ذلك تفاوت درجة عناصر الإنتاج بين الدول، الأمر الذي يسبب اختلاف أسعار هذه العناصر من دولة إلى أخرى ويتسبب ذلك في اختلاف تكاليف الإنتاج النسبية من دولة إلى أخرى [15].

3-2 النظريات الحديثة للتجارة الخارجية

2-3-1 نظرية ستيفان ليندر والتبادل الدولي:

لقد اهتم "ليندر" بالإطار الديناميكي للتجارة الخارجية وركز على الوضع الاقتصادي والآثار المترتبة على التبادل الدولي واعتبر أن الطلب المحلي على السلع كأحد المحددات الأساسية للصادرات والواردات المحتملة.

2-3-2 فرنون ودورة المنتج

بالرغم من قوة النظرية الكلاسيكية التي تعزو التجارة بين الدول إلى الاختلافات التكنولوجية إلا أن أحد محددات هذه النظرية يكمن في اعتمادها الأسلوب الساكن في تقرير الميزة النسبية وأنماط التجارة ، فالميزة التكنولوجية غير ساكنة وقابلة للتغيير مع الزمن في ظل سهولة انتقال التكنولوجيا عبر الدول، وقد قام الاقتصادي "فرنون" بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية [16] ، فهو يستند إلى فكرة الاحتكار التكنولوجي المرتبط بالاختراع ويركز على السلعة الجديدة في حد ذاتها وعلى مراحل دورتها، ويؤلف بين تطور طبيعة السلعة، طوال دورتها وبين التطورات التي تشهدها في التجارة الدولية[17].

---

[15] عادل احمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003. ص95

[16] العطار رشاد وأخرون ، مرجع سابق ص 25

[17] جمال الدين العويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000 . ص34

3-3-2 نظرية التبادل لا متكافئ

إن من شأن التبادل الدولي أن يعود بالنفع على أطرافه حسب النظرية الكلاسيكية وكذا التوافر النسبي لعوامل الإنتاج وكذا من شأنه أيضا أن يؤدي إلى تقارب مستويات الدخول في الدول النامية. ولكن في الواقع التبادل الدولي لم يكن كذلك لا في الماضي ولا في الحاضر، ولذا فلابد من النظر إليه في إطار لا تكافئ بين أطرافه وذلك هو أساس نظرية التبادل لا متكافئ[18].

تعتبر نظرية التبادل اللامتكافئ أحدث نظرية تتناول فيها تفسيرا للتجارة الخارجية فحسب "ريكاردو" فإن التبادل هو أساس تبادل كميتين متساويتين لكنها تختلفان في قيمة الاستعمال، أي أن الأشياء موضوع التبادل تحتوي على نفس الكمية من العمل، وطبقا لنظرية العمل فالقيم تكون لهما قيمة واحدة، لكنهما تمثلان قيم استعمال مختلفة وهذا الاختلاف في قيم الاستعمال بالنسبة لطرفي التبادل هو أساس ما يحققاه من نفع والتبادل المتكافئ يعني أن المنتجات لا تتبادل عند قيمتها.

الجزء الثاني الدراسة القياسية لأثر محددات الميزان التجاري في مصر.

نحاول في هذا الجزء القيام بدراسة قياسية للفترة من 1995-2019 تبرز من خلالها أثر محددات الميزان التجاري (الناتج المحلي الإجمالي، صافي الميزان التجاري، معدل التضخم، سعر الصرف، تدفقات الاستثمار الأجنبي، الدخل المحلي الحقيقي، الدخل العالمي الحقيقي) في مصر، لذا تم الاعتماد على نموذج يربط بين صافي الميزان التجاري كمتغير تابع لمحددات الميزان التجاري التي سبق ذكرها كمتغيرات مستقلة من خلال الاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية EViews12 ونظرا لوجود متغير تابع واحد وعدة متغيرات مستقلة فإن النموذج الأنسب هو الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

الخلفية النظرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد

تهدف الدراسة إلى قياس محددات الميزان التجاري في مصر وذلك باستخدام نموذج اقتصاد قياسي يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية لمصر خلال الفترة من 1995-2019 وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد (طريقة المربعات الصغرى) ببرنامج الحزم الإحصائية EViews12 ويرجع استخدام هذا النموذج نتيجة تعدد المتغيرات المستقلة ، ويستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع وعدد من المتغيرات المستقلة.

متغيرات النموذج ومصادر البيانات

اقتصرت الدراسة في قياس محددات الميزان التجاري في مصر خلال الفترة الزمنية 1995-2019على مصر، وهي موضحة بالجدول التالي :

جدول رقم (1) مصادر وطبيعة المؤشرات المُدرجة في النموذج

المؤشرات	الرمز	المصدر	طبيعة المؤشر	السنوات
صافي الميزان التجاري	TB	البنك الدولي	بالدولار الأمريكي	2019-1995
تدفق الاستثمارات الأجنبي المباشر الداخل	FDI	البنك الدولي	بالدولار الأمريكي	2019-1995
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	البنك الدولي	بالدولار الأمريكي	2019-1995
التضخم	IR	البنك الدولي	معدل التغيير	2019-1995
الدخل المحلي الحقيقي	RDI	البنك الدولي	بالدولار الأمريكي	2019-1995
الدخل العالمي الحقيقي	RGI	البنك الدولي	بالدولار الأمريكي	2019-1995
سعر الصرف	ER	البنك الدولي	بالجنية المصري	2019-1995

بناء النموذج القياسي:

تم اعتبار متغير صافي الميزان التجاري دالة في المتغيرات التفسيرية، كما توضحه المعادلة التالية:

$$TB = C\ (\beta_1 GDP_{it} + \beta_2 FDI + \beta_3 IR_{it} + \beta_4 RDI_{it} + \beta_5 RGI_{it} + \beta_6 ER_{it})$$

$$TB = C(1) + C(2)*GDP + C(3)*FDI + C(4)*IR + C(5)*RDI + C(6)*RGI + C(7)*ER$$

نتائج اختبار الفروض

يمكن صياغة الفروض الأساسية للبحث في ضوء التساؤلات التي طرحها الباحث في مشكلة الدراسة على النحو التالي:

<u>هناك تأثير لمحددات الميزان التجاري بصورة منفردة على الميزان التجاري.</u>

للوصول إلى مدي تأثير محددات الميزان التجاري سيقوم الباحث بالاستعانة المتغيرات المستقلة التي سبق ذكرها لمحددات الميزان التجاري وهي معدل التضخم، سعر الصرف، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الدخل المحلي الحقيقي، الدخل العالمي الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى في برنامج EVIEWS , ويعتمد طريقة تقدير محددات الميزان التجاري على اعتماد عدد من السيناريوهات على ان يتم المفاضلة بين تلك السيناريوهات على أساس اختيار النموذج صاحب اعلي معامل للتحديد (أي اقل هامش للمتغير العشوائي) وأقل مستوى للثقة الإحصائية ويتم ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$TB=C\ (GDP_{X1} + FDI_{X2} + IR_{X3} + RGD_{X4} + RID_{X5} + ER_{X6})$$

يستعرض جدول رقم (4) عدد من السيناريوهات التي تم تقديرها بمنهجية الانحدار المتعدد (طريقة المربعات الصغرى).الجدول رقم (4)سيناريوهات تقدير محددات الميزان التجاري المصري

المتغيرات	نموذج 1		نموذج 2		نموذج 3		نموذج 4		نموذج 5	
	معامل المتغير	Prob الاحتمالية	معامل المتغير	Prob الاحتمالية	معامل المتغير	Prob الاحتمالية	معامل المتغير	Prob الاحتمالية	معامل المتغير	Prob الاحتمالية
المتغير التابع: صافي الميزان التجاري	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الدخل المحلي الحقيقي	-0.093	0.000	-0.096	0.000	0.215	0.047	0.117	0.167	0.078	0.335

[18] محمود يونس، الاقتصاد الدولي، دار المعارف ،القاهرة، 1999 .ص 99

الدخل العالمي الحقيقي	-0.000	0.294	-0.000	0.519	0.000	0.040	0.000	0.000	0.000	0.000
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر			-0.130	0.671	-0.526	0.078	-0.475	0.042	-0.394	0.073
الناتج المحلي الاجمالي					-0.351	0.005	-0.283	0.004	-0.249	0.008
سعر صرف							0.894	0.001	-0.830	0.001
معدل التضخم									-0.232	0.061
الحد الثابت c	6.938	0.0185	6.545	0.028	3.642	0.074	5.003	0.1251	-4.156	0.1709
معامل التحديد	85.82		85.94		90.65		94.70		95.66	
مستوى الثقة الإحصائية	0.000		0.000		0.000		0.001		0.005	
عدد المشاهدات	25		25		25		25		25	

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد، من مخرجات برنامج EVIEWS .

أظهرت النتائج أن النموذجين (5) هو من افضل النماذج من بين السيناريوهات التي تم تقديرها باعتباره أن النموذج سجل أعلى معامل تحديد $R2$ ، التي بلغت تقريبا 95% أي ان العلاقة بين المتغيرات المستقلة ككل والمتغير التابع ممتازة، وان النسبة المتبقية هي تعود إلى عوامل أخري، كما أوضح الجدول السابق ان مستوي الثقة الإحصائية للنموذج بلغت 0.000 و وهي أقل من 1% بمعنى ان النموذج بشكل عام يصلحوا للتفسير وذات تأثير ولدية دلالة معنوية ، كما أشارت النتائج بالنسبة لجميع المتغيرات المدرجة في النموذج إلى تطابقها الدراسات السابقة الخاصة بمحددات الميزان التجاري .

الجزء الثالث النتائج التوصيات

أولا النتائج

- **بالنسبة للدخل المحلي الحقيقي** نجد أنه بلغت احتمالية (Prob) حوالي 0.078 معنى ذلك أن المؤشر الكلي للدخل المحلي الحقيقي ليس له تأثير معنوي على الميزان التجاري في مصر (عند 0.05 < P) ، مما يعني ذلك **رفض الفرض القائل بأن هناك تأثير للدخل المحلي الحقيقي على الميزان التجاري المصري .**
- **الدخل العالمي الحقيقي:** نجد أنه بلغت احتمالية (Prob) حوالي 0.000 معنى ذلك أن المؤشر الكلي للدخل العالمي الحقيقي له تأثير معنوي على الميزان التجاري في مصر (عند 0.05 > P) ، وهذه القيمة ايجابية وهذا معناها أن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل (الدخل العالمي الحقيقي) والمتغير التابع الميزان التجاري، مما يعني ذلك. **مما يعني ذلك قبول الفرض القائل بأن هناك تأثير للدخل العالمي الحقيقي على الميزان التجاري المصري.**
- **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:** نجد أنه بلغت احتمالية (Prob) حوالي 0.073 معنى ذلك أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير معنوي على الميزان التجاري المصري(عند 0.05 > P) وبلغت قيمة Coefficient - معامل التغير -39 % وهذه القيمة سلبية وهذا معناها أن هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل (

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير التابع (الميزان التجاري المصري) على الرغم من ذلك لا يوجد دلاله إحصائية . **مما يعني ذلك رفض الفرض القائل بأن هناك تأثير لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري المصري.**

- **الناتج المحلي الإجمالي** نجد أنه بلغت احتمالية (Prob) حوالي 0.008 معنى ذلك أن المؤشر الكلي للناتج المحلي الإجمالي له تأثير معنوي قوي على الميزان التجاري في مصر (عند 0.05 > P) وبلغت قيمة Coefficient - معامل التغير -24 % وهذه القيمة سلبية وهذا معناها أن هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل (الناتج المحلي الاجمالي) والمتغير التابع (الميزان التجاري المصري) ، مما يعني ذلك **قبول الفرض القائل بأن هناك تأثير معنوي قوي للناتج المحلي الاجمالي على الميزان التجاري المصري .**
- **سعر الصرف :** نجد أنه بلغت إحتمالية (Prob) حوالي 0.001 معنى ذلك أن سعر الصرف تأثير معنوي على الميزان التجاري المصري (عند 0.05 > P) ، وبلغت قيمة Coefficient - معامل التغير -83 % وهذه القيمة سلبية وهذا معناها أن هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل (سعر الصرف) والمتغير التابع (الميزان التجاري المصري) ويرجع ذلك في الأساس إلي انخفاض مرونة الطلب علة الصادرات المصرية نتيجة الاعتماد على تصدير المواد الأولية بعكس ارتفاع مرونة الطلب على الواردات ،**مما يعني ذلك قبول الفرض القائل بأن هناك تأثير لسعر الصرف على الميزان التجاري المصري.**
- **بالنسبة لمعدل التضخم** نجد أنه بلغت إحتمالية (Prob) في النموذج حوالي 0.061 معنى ذلك أن المؤشر الكلي لمعدل التضخم ليس له تأثير معنوي على الميزان التجاري في مصر(عند 0.05 < P) ، مما يعني ذلك **رفض الفرض القائل بأن هناك تأثير لمعدل التضخم على الميزان التجاري المصري .**

ثانيا التوصيات

ينبغي أن تركز الأولويات الرئيسية لمصر لتعزيز تنمية التجارة الخارجية على إرساء ثقافة الشفافية واتباع نهج تشاركي في وضع السياسات. حيث يُعد غياب التنسيق والتشاور بين الهيئات الحكومية والقطاع الخاص مشكلة محورية, فقد سلط السياسة التجارية الضوء علها في العديد من القضايا الاقتصادية مثل القضايا التجارية وتيسيرها، واللوائح المنظِّمة للشركات، والاستراتيجيات واللوائح التنظيمية الخاصة بكل قطاع، وتقترح هذه الدراسة ما يلي من إجراءات شاملة ذات أولوية.

1- **تشكيل لجنة للإصلاح.** يتطلب تبني الحكومة المصرية للموجة الثانية من الإصلاحات أن تشكل لجنة للإصلاح بمشاركة واسعة من القطاعين العام والخاص. فقد لعبت مثل هذه اللجان دورا حيويا في تعزيز أجندة الإصلاح

في مجموعة كبيرة من الدول، مثل الصين والبرازيل وماليزيا وبولندا والهند والمغرب وروسيا)بما في ذلك إصلاح الإجراءات المُنظِّمة لأنشطة الأعمال.

2- إصلاح السياسات التجارية عن طريق تبسيط الاجراءات الجمركية وغير الجمركية، وتحديث نظام الجمارك، وتحسين وسائل النقل والربط. إن علاج الاختلال بالميزان التجاري لمصر سيظل مُقيدا ما لم تتمكن مصر من الاستفادة من مزايا موقعها الجيواستراتيجي من خلال تعزيز قدرتها التنافسية التصديرية. وتشمل الإجراءات الرئيسية في مجال إصلاح السياسات التجارية وتدابير تيسير التجارة ما يلي:

- تبسيط الإجراءات غير الجمركية وتعزيز الشفافية حولها من خلال إنشاء دليل خاص بها ونشره على شبكة الإنترنت، وإلغاء الإجراءات التي لا حاجة لها وتلك التي لا تحقق أهداف السياسات العامة.
- تحديث نظام الجمارك من خلال (أ) سن قانون جمركي جديد ولوائح تنفيذية تتماشى مع اتفاقية كيوتو المعدلة واتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، (ب) استخدام التشغيل الآلي وتبسيط الإجراءات والتنفيذ الكامل لمنظومة الشباك الواحد الإلكترونية، (ج)إدخال نظام المعاينة القائم على تقييم المخاطر، (د) تحسين قدرات الموارد البشرية، (هـ)إنشاء مرافق معاينة حديثة.
- تحسين الربط بشبكات النقل من خلال ما يلي: (أ) قياس أداء كفاءة الموانئ مع ربطه ببطاقة معايير الأداء والمساءلة؛ (ب) جذب الاستثمارات الخاصة عن طريق رفع مستوى شفافية ووضوح القواعد التنظيمية والفصل الواضح بين الدور الرقابي للجهات العامة ودورها ككيان اقتصادي في الموانئ، بالإضافة إلى وضع ضمان شفافية الإجراءات الخاصة بتقديم العطاءات للحصول على الامتيازات، وإنشاء نظام مستقل لتسوية المنازعات؛ (ج) الإسراع بوضع وتنفيذ استراتيجية متكاملة للنقل متعدد الوسائط؛ (د) تحسين كفاءة وجودة خدمات النقل البري إصلاح التعريفة الجمركية بخفض الحد الأقصى إلى 40 % للحد من أثر الاختلال.

3- تطوير نظام القضاء التجاري من خلال الميكنة وتعزيز الشفافية. يعتبر وجود نظام قضائي تجاري يتسم بالفعالية والكفاءة أمرا أساسيا لخلق بيئة مواتية لأنشطة الأعمال. ويتطلب ذلك التصدي لمشكلة التأخير في البت في القضايا المدنية والتجارية من خلال تحسين إدارة عبء العمل القضائي، وتبسيط إجراءات العمل، وتعزيز إدارة القضايا، ودعم ذلك التحسين من خلال استخدام الميكنة، وهو ما يصب أيضا في صالح زيادة الشفافية.

ثالثا المراجع

1- المراجع العربي

- جهاد أحمد رجب ، ديناميكيات الميزان التجاري المصري في الفترة (1960-1960) باستخدام التكامل المشترك ومتجهة تصحيح الخطأ ، مجلة البحوث المالية والتجارية بجامعة بورسعيد ، المجلد (21)، العدد الرابع – أكتوبر 2020 .
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2019/ 2020 ، القاهرة، 2020.
- بيانات البنك الدولي ، الميزان الخارجي على السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي) - Egypt, Arab Rep، الولايات المتحدة الأمريكية (نيوهامبشر) ،شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ الاطلاع 3-12-2021، رابط https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.RSB.GNFS.ZS?end=2020&locations=EG&start=1996
- محمد جمال إسماعيل و جمال قاسم، سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، العدد 66 ، أبو ظبي ، 2020.
- حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية ، عمان ، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، 2002.
- عطا الله على الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان. 2015.
- جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، دار الكتاب الأكاديمي،عمان، 2010.
- موسي سعير مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة النشر، عمان، 2001.
- على عبد الفتاح شرارة، الاقتصاد الدولي، دار الميسر ، الأردن، 2007.
- العطار رشاد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الميسر للنشر والتوزيع والتجارة، الأردن، 2000 .
- عادل احمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- جمال الدين العويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000 . ص34
- محمود يونس، الاقتصاد الدولي، دار المعارف ،القاهرة، 1999 .

2- المراجع الأجنبية

1- Ali Ari and Raif Cergibozan, Determinants of the Trade Balance in the Turkish Economy, EBEEC Conference Proceedings, The Economies of Balkan and Eastern Europe Countries in the Changed World, KnE Social Sciences,2017.

2- AKOTO LINDA , An Empirical Analysis of the Determinants of Trade Balance in Post-Liberation Ghana, Master Thesis, Kwame Nkrumah University, Ghana, 2016.

3- An Analysis of Determinants of Balance of Trade in India, Dept. of Commerce, Shyampur Siddheswari Mahavidyalaya, University of Calcutta, West Bengal, India. Research Journal of Finance and Accounting, Vol 3, No 1, 2012.

4- Elham Beheshtitabar& Asset Irgaliyev , The Impact of Economic Freedom on FDI Inflows to Developing Countries: The Case of the Middle East , Research papers published at Jönköping University, Sweden, 2008.

5- KANWANA HEMKAMON, Determinants of Trade and Investment in Southeast Asia: An Application of the Gravity Trade Model, PhD thesis, University of Birmingham (England),2007.